

Distr.
GENERAL

A/49/728/Add.3
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٨ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)*

المقرر: السيد أحمد يوسف محمد (السودان)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٨ (انظر A/49/728، الفقرة ٢). وتم النظر في الإجراء الذي سيتخذ بشأن البند الفرعي (ج) وذلك في الجلسات ٢٩ و ٣٥، المعقدتين في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند وذلك في المحاضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/49/SR.29 و 35).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/49/L.29 و Rev.1

٢ - في الجلسة ٢٩ المعقدة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا "السلع الأساسية" (A/C.2/49/L.29)، وفيما يلي نصه:

سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في عدة أجزاء تحت الرمز *

. إضافاته. A/49/728

"إن الجمعية العامة،"

"إذ تعيد تأكيد قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتشدد على الحاجة الماسة إلى تنفيذها التام،

"وإذ ترحب بالأهمية المتعلقة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية^(١) على المسائل المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة،

"وإذ تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، المتعهد بها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإلى أهمية المتعلقة فيها على توسيع فرص التصدير أمام البلدان النامية،

"وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان ذاتية كثيرة، وخصوصاً في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، هو المصدر الرئيسي لإجراءات التصدير، وللتوظيف، والدخل والإدخار، وميدانياً هاماً من ميادين الاستثمار، ويقدم مساهمة هامة في إنعاش النمو والتنمية،

"وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تحسين سير أسواق السلع الأساسية وإلى استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها من خلال أمور منها اجتناب التقلبات المفرطة في الأسعار والتماس حلول طويلة الأجل لمشاكل السلع الأساسية،

"وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنوع،

"وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، إلى تنوع سلعها الأولية بغية تحديث نظمها الخاصة بالانتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الاتساحية، وتبسيط حصائر صادراتها وزيادتها، في سياق هبوط أسعار الكثير من السلع الأولية،

"١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن حالة السلع الأساسية، والروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وغيره من القطاعات، والإجراءات المطلوبة لتطوير هذه الروابط في سياق التنوع^(٢)؛

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٤-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III) A/CONF.151/26/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

٢ - تعرّب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين سير أسواق السلع الأساسية بوسائل منها زيادة كفاءة وشفافية آليات تحديد أسعار السلع، بما في ذلك هذه المبادرات السلعية واستخدام أدوات إدارة أخطار أسعار السلع الأساسية؛

٣ - تعرّب أيضاً عن الحاجة إلى استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما منها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٤ - تؤكد أهمية تنوع السلع الأساسية باعتباره وسيلة لزيادة إيرادات البلدان النامية من التصدير ولتحسين قدرة هذه البلدان على المنافسة في مواجهة فقدان الأفضلية التجارية لمنتجاتها الأولية؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على دعم الجهد التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية، من أجل تنوع السلع الأساسية، وذلك بتقديم الموارد الازمة لتمويل المرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

٦ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن وجود بيئة محلية ملائمة وبيئة دولية مؤاتية أمر حاسم بالنسبة إلى نجاح التنويع وإيجاد روابط إإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وسائر قطاعات الاقتصاد، وكذلك بالنسبة إلى توافر أسواق التصدير؛

(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتصعيد التعريفات، والعقبات التي تعرّض سبيل المنافسة، تؤثر سلباً في قدرة البلدان النامية على تنوع صادراتها وإجراء إعادة التشكيل الازمة لقطاع السلع الأساسية لديها؛

(ج) أن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب يتيح الفرصة لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(د) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالهيكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبه المجهزة؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الأئمان التنفيذيين للجان الإقليمية ولسائر المنظمات المعنية، بتكييف بحث أثر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على كل من السلع الأساسية التي تهم خاصة البلدان النامية، آخذًا في اعتباره المعاملة الخاصة والتفضيلية المتفق على منحها للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الإفريقية وأقل البلدان نموا؛

٩ - تلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به الآن منظمة الأغذية والزراعة في تقييم أثر جولة أوروغواي على أسواق السلع الزراعية، وتشجع تلك المنظمة على المضي في عملها وإبلاغ الجمعية العامة بنتائجها؛

١٠ - تحث منتجي ومستهلكي كل من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

١١ - ترحب بتكييف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بولاية من الأمم المتحدة، تمتد على نطاق العالم، في مجال الموارد المعدنية، وتحث على إتاحة الموارد المالية الازمة للسماح للمؤتمر بأن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية في هذا المجال؛

١٢ - ترحب أيضا بقرار اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، التابعة لمجلس التجارة والتنمية، الذي حثت فيه أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها في مجال إدارة الأخطار السلعية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

١٣ - تؤكد أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وترحب بالعمل ذي الصلة الجاري في إطار اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، والمدونة الغذائية بشأن إصدار الشهادات، وتدعو إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية الازمة للبحث والتطوير فيما يتعلق بهذه السلع الأساسية؛

١٤ - تلاحظ أن عدد الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة من الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية آخذ في الازدياد، وتعرب عن الحاجة إلى تقديم المزيد من المساهمات لذلك الصندوق؛

١٥ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين.

- ٣ - وفي الجلسة ٣٥، المعقدة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح قدمه المشتركون في تقديم مشروع القرار A/C.2/49/L.29(Rev.1).

- ٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل الكاميرون بتنقح النص شفويًا بأن أجراه تعديلاً لا ينطبق على النص العربي.

- ٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح A/C.2/49/L.29(Rev.1)، بصيغته المنقحة، بدون تصويت (انظر الفقرة ٧).

- ٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدى بيانات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وبيلاروس (انظر A/C.2/49/SR.35).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

- ٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٨٥/٤٧ كاتون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتشدد على الحاجة الماسة إلى تنفيذها التام،

وإذ ترحب بالأهمية المعلقة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية^(٣) على المسائل المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة،

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جاتيرو، ١٤-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، المتعهد بها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإلى الأهمية المعلقة فيها على توسيع فرص التصدير أمام البلدان النامية.

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الإفريقية وأقل البلدان نموا، هو المصدر الرئيسي لإجراءات التصدير، وللتوظيف، والدخل والادخار، ويمثل ميدانا هاما من ميادين الاستثمار، ويسمى إسهاما كبيرا في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تلاحظ الزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار بعض السلع الأساسية على مدار الشهور الماضية، وإذ تدرك أن ذلك قد لا يشكل اتجاهها طويلا الأجل، وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تحسين سير أسواق السلع الأساسية وإلى ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها بما في ذلك احتمال التقلبات المفروطة في الأسعار والتماس حلول طويلة الأجل لمشاكل السلع الأساسية،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنوع،

وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الإفريقية وأقل البلدان نموا، إلى تنوع اقتصاداتها، ولا سيما قطاع السلع الأساسية، بغية تحديث نظمها الخاصة بالانتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الانتاجية، وثبتت حصائر صادراتها وزيادتها، في سياق الهبوط العام لأسعار السلع الأولية،

١ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن حالة السلع الأساسية، والروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وغيره من القطاعات، والإجراءات المطلوبة لتطوير هذه الروابط في سياق التنوع^(٤)؛

٢ - تشدد على ضرورة أن تواصل البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية تعزيز سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على التنوع وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين سير أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار بما في ذلك المبادلات السلعية، واستخدام أدوات إدارة أخطار أسعار السلع الأساسية؛

٤ - تحيط علما بما أعربت عنه البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، من ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها؛

٥ - تؤكد أهمية تنوع السلع الأساسية باعتباره وسيلة لزيادة إيرادات البلدان النامية من التصدير ولتحسين قدرة هذه البلدان على المنافسة في مواجهة استمرار عدم الاستقرار في أسعار بعض السلع الأولية والتدحرج العام في معدلات التبادل التجاري؛

٦ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهد التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنوع السلع الأساسية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية الازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنوع السلع الأساسية؛

٧ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن وجود بيئة محلية ملائمة وبيئة دولية مؤاتية أمر حاسم بالنسبة لنجاح التنوع وإيجاد روابط إئتمانية بين قطاع السلع الأساسية وسائر قطاعات الاقتصاد، وكذلك بالنسبة لتوافر أسواق التصدير؛

(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتصعيد التعريفات، والعقبات التي تعترض سبيل المنافسة، تأثيرا سلبيا في قدرة البلدان النامية على تنوع صادراتها وإجراء إعادة التشكيل الازمة لقطاع السلع الأساسية لديها؛

(ج) أن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب يتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(د) هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالهيكل الأساسى وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٨ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبكة المجهزة؛

٩ - تعرب عن ضرورة تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي تنفيذا تماما مع مراعاة ما اتفق عليه من معاملة خاصة ومتخصصة للبلدان النامية، بما في ذلك الأحكام المتداولة بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

١٠ - ترحب بما يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من جهود بشأن أثر نتائج جولة أوروغواي على كل من السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، وتدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تكثيف هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الأئمان التنفيذيين للجان الإقليمية ووسائل المنظمات المعنية؛

١١ - تلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به الان منظمة الأغذية والزراعة في تقييم أثر جولة أوروغواي على أسواق السلع الزراعية، وتشجع تلك المنظمة على المضي في عملها وإبلاغ الجمعية العامة بتائجه:

١٢ - تحث منتجي ومستهلكي كل من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين:

١٣ - ترحب بتكليف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بولاية من الأمم المتحدة، تمتد على نطاق العالم، في مجال الموارد المعدنية، وتحث علىبذل جهود لتعبئة الموارد المالية اللازمة للسماح للمؤتمر بأن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية في هذا المجال؛

١٤ - ترحب أيضا بقرار اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، التابعة لمجلس التجارة والتنمية، الذي حثت فيه أمامة الأونكتاد على مواصلة عملها في مجال إدارة الأخطار السلعية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية:

١٥ - تؤكد أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتدعو إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة للبحث والتطوير فيما يتعلق بهذه المنتجات؛

١٦ - تحيط علماء بتزايد عدد الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة من الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وتعرب عن ضرورة أن يتسم تخصيص الموارد القائمة بالكفاءة، وتحيط علماء أيضاً بما أعتبرت عنه البلدان الأعضاء في الصندوق من توقعات بقرب ورود تيرات جديدة؛

١٧ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين.